

أما المعتقد المذهبي فقد أعلن صلاح الدين عودة الديار المصرية وبلاد الشام إلى السنة، وعزل قاضي القضاة الشيعي وأحل محله الإمام الشافعي (فلسطيني) وأقام مدرسة دينية للشافعية. وقد انحازت العائلة الأيوبية للمذهب الشافعي فيما عدا عيسى بن صلاح الدين ملك دمشق الذي انحاز للمذهب الحنفي. واستمر الحال على هذا النحو حتى قام السلطان الظاهر بيبرس، الذي حرص على تمثيل المذاهب المالكية والحنفية والحنبلية في جهاز القضاء وأصبح لقاضي القضاة الشافعي نواب من المذاهب الثلاثة. أما الملك قلاوون الذي خلف الظاهر بيبرس فألقى إصلاحات الأخير.

وبينما كان لدولة الأيوبيين مؤسسة قضائية تستند للشريعة الإسلامية أضاف الممالك قضاء آخر غير ديني للعسكر من أصول تركية ومغولية، ولم تنته هذه الازدواجية إلا في العهد العثماني. وبالعودة لقرون سابقة فالخليفة عمر بن الخطاب الذي أقام الدواوين (الوزارات) هو الذي عين أيضا القضاة دون خضوعهم لولاة الأقاليم والأجناد بما يشبه سلطة قضائية مستقلة.

ولا تفوتنا الإشارة إلى نظام الإقطاع العسكري - الاقتصادي في فلسطين. إذ اعتبرت (أراضي مملكة الإسلام وسكان المملكة جميعاً ملكاً للسلطان... وقد وزع السلطان صلاح الدين المملكة على عائلته وقادته العسكريين والجنود ولم يستثن إلا نسبة ضئيلة جعلت وفقاً على المؤسسات الدينية والخيرية... واستمرت الحال على هذا النحو في العهدين الأيوبي والمملوكي. ونظام الإقطاع لم يكن عسكرياً فقط بل اقتصادياً واجتماعياً أيضاً. لكن انتقال الإقطاع بالوراثة إلى ذرية الأمير كان يتطلب موافقة السلطان. والريف الفلسطيني كان مسرحاً للممارسة الإقطاعية، إذ كانت الإقطاعات تمنح للقادة العسكريين من الأراضي الزراعية بما عليها من قرى^(٧٧). ومثل هذا النمط الإنتاجي، عمومية الناس والأرض بملكية الدولة، ساد أيضاً في مناطق واسعة من الصين والهند ومصر في زمن الفراعنة، وقد أطلق عليها بعض المنظرين وأبرزهم ماركس «نمط الإنتاج الآسيوي».

أما ملكيات الفلاحين فلا سبيل للإقطاعي عليها وإن كانت تختزل السلطات التنفيذية والقضائية في يديه بما في ذلك إعادة الفلاحين الفارين إلى قراهم وإخضاعهم لنظام السخرة بما يصل ٥٠٪ من المحصول، ناهيك عن الهدايا وتخفيض أسعار السلع فيذهب الفارق للأمرأء إضافة لحصة السلطان من المكوس، بما يجعل الفلاحين اقتاناً وتحميلهم أعباء مصاريف الجيش وتقديم الدواب والأعلاف. وإلزام الفلاح والبدوي على التجنّد في الجيش. بل زادت هذه الضغوط مع تصاعد التهديد العثماني، يساعد السلاطين والولاة الزعماء المحليين من شيوخ العشائر والعوائل، بما عزز